



بين يدي الكتاب

٩	المقدمة: أولاً: فكرة تاريخية تأسيسية عن الدفاع الشرعي
٩	١- التعريف بالدفاع الشرعي
	٢- تطور الدفاع الشرعي:
١٠	أ- تطور مجال الدفاع الشرعي
١٤	ب- تطور طبيعة الدفاع الشرعي
١٦	ج- موقف الشريعة الاسلامية
	٣- أساس الدفاع الشرعي:
١٩	أ- النظريات التي تعتبر الدفاع الشرعي مانعاً للمسؤولية:
١٩	١- نظرية الاكراه ونقدها
٢٠	٢- نظرية مقاصة الشر بالشر ونقدها
٢١	٣- نظرية التضحية بأهون المصلحتين المتعارضتين ونقدها
٢١	ب- النظريات التي تعتبر الدفاع الشرعي حقاً وسبب إباحة:
٢١	١- نظرية الحق الطبيعي. ونقدها
٢٢	٢- نظرية التحلل من العقد الاجتماعي. ونقدها
٢٣	٣- نظرية إبطال البغي. ونقدها
٢٣	٤- نظرية البواعث القانونية والاجتماعية. ونقدها
٢٣	٥- نظرية انتفاء حق المجتمع في العقاب. ونقدها
٢٤	٦- نظرية عجز السلطة وتفويض الافراد بعض صلاحياتها. ونقدها
٢٥	٧- نظرية حماية أهم المصلحتين المتعارضتين. ونقدها
٢٦	٨- النظرية المطروحة
٢٨	ثانياً: أهمية البحث
٢٩	ثالثاً: منهج البحث
٣٠	رابعاً: خطة البحث

الباب التمهيدي

النظرية العامة للإباحة والتجاوز فيها

الموضوع	الصفحة
١ - توطئة.	
الفصل الاول: نظرية الاباحة	٣١
٢ - تمهيد وتقسيم	٣١
المبحث الاول: ماهية الاباحة	٣٢
المطلب الاول: التعريف بالاباحة	٣٢
٣ - النص على الاباحة في النظم التشريعية. ٤ - تعريف الاباحة. ٥ - علة الاباحة. ٦ - موقف الشريعة الاسلامية من علة الاباحة.	
المطلب الثاني: المشروعية والاباحة	٣٦
٧ - المشروعية وعدم المشروعية. ٨ - أسباب المشروعية. ٩ - المشروعية الاصلية والمشروعية الاستثنائية. ١٠ - أهمية التمييز المشروعية الأصلية والمشروعية الاستثنائية. ١١ - هل الاباحة مشروعية أصلية أو استثنائية. ١٢ - موقف الشريعة الاسلامية من الاباحة.	
المطلب الثالث: نظريات ووظيفة أسباب الاباحة	٤٣
١٣ - أسباب الاباحة تنفي الركن الشرعي. ونقدها. ١٤ - أسباب الاباحة تمنع القدرة على العقاب. ونقدها. ١٥ - أسباب الاباحة عناصر سلبية للجريمة. ونقدها. ١٦ - أسباب الاباحة تعطل القاعدة التجريبية. ونقدها. ١٧ - النظرية المقترحة: أسباب الاباحة حالات خارجة عن عموم القاعدة التجريبية.	
المبحث الثاني: آثار الاباحة	٤٨
المطلب الأول: طبيعة الاباحة ومجالها	٤٨
١٨ - طبيعة أسباب الاباحة. ١٩ - أثر الاباحة بالنسبة الى المسؤولية. ٢٠ - أثر الاباحة بالنسبة الى تعدد المساهمين في الواقعة.	
المطلب الثاني: الغلط في الاباحة	٥٢
٢١ - مدلول الغلط في الاباحة. ٢٢ - النص على الغلط في الاباحة في النظم التشريعية. ٢٣ - محل الغلط في الاباحة. ٢٤ - موقف الفقه من الغلط في الاباحة. ٢٥ - موقف القضاء من الغلط في الاباحة. ٢٦ - قواعد الغلط في الاباحة.	

المطلب الثالث: الجهل بالاباحة

- ٢٧ - مدلول الجهل بالاباحة. ٢٨ - النص على الجهل بالاباحة في النظم التشريعية. ٢٩ - صور
الجهل بالاباحة. ٣٠ - أهمية سبب الجهل بالاباحة. ٣١ - مواقف الفقه في الجهل بالاباحة. ٣٢ -
حسن النية والجهل بالاباحة. ٣٣ - موقف القضاء من الجهل بالاباحة. ٣٤ - القاعدة العامة في حكم
الجهل بالاباحة. ٣٥ - موقف الشريعة الاسلامية من الجهل بالاباحة.

المبحث الثالث: اصالة اسباب الاباحة

- ٣٦ - بيان الطابع الذاتي لاسباب الاباحة.

المطلب الاول: اسباب الاباحة وسائر الوقائع القانونية

- ٣٧ - انواع الوقائع القانونية. ٣٨ - الفكرة المقترحة: اسباب الاباحة وقائع قانونية مخصصة.

المطلب الثاني: الاباحة وعدم النص على الواقعة

- ٣٩ - مدلول عدم وجود جريمة. ٤٠ - تمييز الاباحة عن عدم وجود الجريمة لعدم النص.

المطلب الثالث: الاباحة وتخلف الركن المعنوي

- ٤١ - مدلول الركن المعنوي. ٤٢ - عناصر الركن المعنوي، وأهميته. ٤٣ - تمييز الاباحة عن

تخلف الأهلية. ٤٤ - تمييز الاباحة عن تخلف العنصر النفسي. ٤٥ - تمييز الاباحة عن عدم

الاستلزام. ٤٦ - نتائج تمييز الاباحة عن تخلف الركن المعنوي.

المطلب الرابع: أسباب الاباحة وموانع العقاب

- ٤٧ - العلة في امتناع العقاب. ٤٨ - تمييز أسباب الاباحة عن موانع العقاب. ٤٩ - نتائج التمييز

بين أسباب الاباحة وموانع العقاب.

المطلب الخامس: أسباب الاباحة وحدود تطبيق القانون الجنائي.

- ٥٠ - سلطان النص الجنائي. ٥١ - مدلول عدم تطبيق القانون الجنائي. ٥٢ - تمييز أسباب

الاباحة عن حالات عدم تطبيق النص الجنائي. ٥٣ - جدول مقارنة لوقائع عدم العقاب.

الفصل الثاني: نظرية التجاوز في الاباحة

- ٥٤ - تجاوز حدود الاباحة.

المبحث الاول: ماهية التجاوز في الاباحة

٥٥ - بيان ماهية التجاوز في الاباحة

المطلب الاول: تحديد التجاوز في الاباحة

- ٥٦ - تعريف التجاوز في الاباحة. ٥٧ - بدء التجاوز في الاباحة.

- المطلب الثاني: شروط التجاوز في الاباحة ٨٩
- ٥٨ - شرطا حالة التجاوز في الاباحة. ٥٩ - الشروط المنشئة والشرط الحدي. ٦٠ - شرطا حالة التجاوز والشرط الحدي.
- المطلب الثالث: تمييز حالة التجاوز في الاباحة ٩١
- ٦١ - تمييز الجريمة التجاوزية عن الجريمة العادية. ٦٢ - أهمية التمييز بين الجريمة التجاوزية والجريمة العادية.
- المطلب الرابع: تطبيقات التجاوز في الاباحة ٩٤
- ٦٣ - التجاوز في الاباحة والتجاوز في الاعفاء من المسؤولية. ٦٤ - التجاوز في استعمال الحق الشخصي. ٦٥ - التجاوز في أداء الواجب.
- المطلب الخامس: أساليب النظم التشريعية في النص على حالة التجاوز ٩٨
- ٦٦ - بيان أساليب النظم التشريعية في النص على حالة التجاوز.
- ٦٧ - اسلوب النص الشامل لحالات التجاوز. ٦٨ - اسلوب النص القاصر على حالتي الدفاع الشرعي والضرورة. ٦٩ - اسلوب النص الخاص بحالة الدفاع الشرعي. ٧٠ - عدم النص على حالة التجاوز.
- المبحث الثاني: آثار التجاوز في الاباحة ١٠٣
- ٧١ - تحديد آثار التجاوز في الاباحة.
- المطلب الاول: تكييف الواقعة التجاوزية ١٠٤
- ٧٢ - عدم مشروعية الواقعة التجاوزية. ٧٣ - لا توسط بين المشروعية وعدم المشروعية عند تجاوز الاباحة. ٧٤ - أهمية عدم مشروعية الواقعة التجاوزية.
- المطلب الثاني: صور الركن المعنوي في الواقعة التجاوزية ١٠٨
- ٧٥ - توفر الركن المعنوي. ٧٦ - توفر القصد. ٧٧ - توفر الخطأ غير العمدي. ٧٨ - تخلف العنصر النفسي. ٧٩ - الجهل بالتجاوز. ٨٠ - الغلط في التجاوز.
- المطلب الثالث: المسؤولية الجنائية عن تجاوز الاباحة ١١١
- ٨١ - المسؤولية عن الجريمة التجاوزية. ٨٢ - حالات قيام المسؤولية عن تجاوز الاباحة. ٨٣ - حالات امتناع المسؤولية عن تجاوز الاباحة.
- المطلب الرابع: عقوبات التجاوز في الاباحة ١١٨
- ٨٤ - عقوبات التجاوز في الاباحة حسب القواعد العامة. ٨٥ - مواقف النظم التشريعية من العقاب على تجاوز الاباحة. ٨٦ - التسامح في التجاوز الطفيف. ٨٧ - تخفيف عقوبة التجاوز في الاباحة. ٨٨ - عدم العقاب على تجاوز الاباحة. ٨٩ - خلاصة الباب التمهيدي.

شروط حالة التجاوز في الدفاع الشرعي

٩٠ - لا تجاوز في الدفاع الشرعي الا بفعل دفاعي.

الباب الاول

نشوء حالة الدفاع الشرعي

٩١ - تعريف حالة الدفاع الشرعي. ٩٢ - الشرط اللازم لقيام حالة الدفاع الشرعي وأوصافه.

الموضوع	الصفحة
<u>الفصل الاول: وجود الخطر</u>	١٢٧
٩٣ - لزوم وجود الخطر.	
<u>المبحث الاول: مدلول الخطر</u>	١٢٨
٩٤ - موقف النظم التشريعية من مدلول الخطر. ٩٥ - موقف الفقه من مدلول الخطر. ٩٦ - موقف القضاء من مدلول الخطر. ٩٧ - معيار الخطر.	
<u>المبحث الثاني: صور الخطر</u>	١٣١
٩٨ - بيان صور الخطر.	
<u>المطلب الاول: الخطر الحقيقي والخطر الوهمي</u>	١٣٢
٩٩ - الاتجاهات الفقهية في الخطر الحقيقي والخطر الوهمي.	
١٠٠ - لا عبرة بالخطر الوهمي. ونقده. ١٠١ - الخطر الوهمي كالخطر الحقيقي. ونقده. ١٠٢ - الخطر الوهمي يؤثر في العنصر النفسي لدى الفاعل. ونقده. ١٠٣ - الخطر الوهمي يؤثر في المسؤولية الجنائية. ١٠٤ - موقف الشريعة الاسلامية من الخطر.	
<u>المطلب الثاني: جسامه الخطر</u>	١٣٩
١٠٥ - لا دفاع الا عند الخطر الجسيم. ونقده. ١٠٦ - جواز الدفاع ضد الخطر الطفيف. ١٠٧ - موقف الفقه الاسلامي من جسامه الخطر. ١٠٨ - الرأي الراجح.	
<u>المطلب الثالث: الاعتداء الايجابي والاعتداء السلبي</u>	١٤٤
١٠٩ - موقف الفقه من الاعتداء الايجابي والاعتداء السلبي.	
١١٠ - موقف الشريعة الاسلامية من الاعتداء الايجابي والاعتداء السلبي.	
<u>المبحث الثالث: موضوع الخطر</u>	١٤٥

١١١ - أهمية موضوع الخطر.

المطلب الاول: موقف النظم التشريعية من موضوع الخطر ١٤٦

١١٢ - بيان موقف النظم التشريعية من موضوع الخطر. ١١٢ أ - أخطار النفس والمال مطلقاً.

١١٢ ب - أخطار النفس مطلقاً، وأخطار المال حصراً. ١١٢ ج - أخطار النفس فقط. ١١٢ د - لا

تحديد لموضوع الخطر.

المطلب الثاني: موقف الفقه من موضوع الخطر ١٤٩

١١٣ - موقف الفقه من خطر الاعتداء على النفس. ١١٣ أ - أخطار هتك العرض. ١١٣ ب -

أخطار الاعتداء على الأخلاق. ١١٣ ج - أخطار الاعتداء على الشرف والكرامة والاعتبار.

١١٣ د - أخطار الاعتداء على الحرية وحرمة المسكن. ١١٤ - موقف الفقه من الاعتداء على

المال.

المطلب الثالث: موقف القضاء من موضوع الخطر ١٥٤

١١٥ - بيان موقف القضاء من موضوع الخطر.

المطلب الرابع: الخطر ضد الشخص الاعتباري والمصالح العامة ١٥٥

١١٦ - هل يجوز الدفاع عن الشخص الاعتباري والمصالح العامة.

المطلب الخامس: موقف الشريعة الاسلامية من موضوع الخطر ١٥٨

١١٧ - موقف الشريعة الاسلامية من الأخطار على المدافع.

١١٨ - موقف الشريعة الاسلامية من الأخطار التي تهدد غير المدافع.

الفصل الثاني: صفات الخطر ١٦٢

١١٩ - بيان صفات الخطر.

المبحث الاول: الخطر غير المشروع ١٦٢

١٢٠ - عدم مشروعية الخطر في النظم التشريعية. ١٢١ - مدلول عدم مشروعية الخطر ونتائجه.

١٢٢ - الخطر المشروع لا ينشئ حالة الدفاع الشرعي وتطبيقاته. ١٢٣ - هل الخطر غير

المشروع ينشئ حالة الدفاع الشرعي؟ وتطبيقاته؟ ١٢٣ أ - هل ان مقاومة غير المسؤول جنائياً

حالة ضرورة؟ ١٢٣ ب - مقاومة غير المسؤول جنائياً حالة دفاع شرعي. ١٢٣ ج - هل يحق

للزانية وشريكها الدفاع ضد الزوج المفاجأ؟ ٢٣ د - هل ان قتل الحيوان الضار دفاع أو ضرورة

أو لمقتضى؟ ١٢٤ - الدفاع الآتم. ١٢٥ - موقف الشريعة الاسلامية من الخطر غير المشروع.

- المبحث الثاني: الخطر الحال ١٧٥
- المطلب الأول: النص على الخطر الحال في النظم التشريعية ١٧٥
- ١٢٦ - أساليب النص على الخطر الحال في النظم التشريعية.
- المطلب الثاني: تحديد الخطر الحال ١٧٦
- ١٢٧ - مدلول الخطر الحال. ١٢٨ - صور الخطر الحال. ١٢٩ - معيار الخطر الحال.
- المطلب الثالث: نتائج وصف الحلول في الخطر ١٧٩
- ١٣٠ - بيان نتائج وصف الحلول في الخطر. ١٣١ - لآعبرة بالخطر المستقبل. ١٣١ أ - الاستعداد لمواجهة خطر مستقبل هل يعتبر ترصداً؟ أو سبق اصرار؟ ١٣١ ب - الخطر المستقبل والدفاع الآلي. ١٣٢ - لآأثر للخطر الزائل. ١٣٢ أ - الضابط في زوال الخطر. ١٣٣ - عجز الضحية عن الاحتماء بالسلطة العامة.
- المطلب الرابع: موقف الشريعة الاسلامية من الخطر الحال ١٨٧
- ١٣٤ - الخطر الحال. ١٣٥ - الخطر الوشيك. ١٣٥ - أ تحديد الخطر الوشيك. ١٣٥ ب - معيار الخطر الوشيك. ١٣٦ - الخطر الذي لم ينته بعد. ١٣٧ - زوال الخطر وصوره. ١٣٨ - أثر زوال حلول الخطر.
- الفصل الثالث: تمييز حالة الدفاع الشرعي وأثرها ١٩٢
- المبحث الاول: تمييز حالة الدفاع الشرعي ١٩٢
- ١٣٩ - أهمية تمييز حالة الدفاع الشرعي. ١٤٠ - المبارزة. ١٤١ - الدفاع عن المتشاجرين. ١٤٢ - شبهة الدفاع المتبادل. ١٤٣ - الاتفاق المتبادل على الانتحار. ١٤٤ - عذر الاستفزاز. ١٤٥ - حالة الضرورة.
- المبحث الثاني: أثر حالة الدفاع الشرعي ٢٠٠
- ١٤٦ - بيان أثر حالة الدفاع الشرعي.
- المطلب الأول: أثر تخلف حالة الدفاع الشرعي ٢٠٠
- ١٤٧ - صور تخلف حالة الدفاع الشرعي.
- المطلب الثاني: أثر نشوء حالة الدفاع الشرعي ٢٠٣
- ١٤٨ - بيان أثر نشوء حالة الدفاع الشرعي. ١٤٩ - خلاصة الباب الاول.

الباب الثاني تجاوز ما يناسب الخطر

- الموضوع الصفحة
- ١٥٠ - مجال أفعال تجاوز الدفاع الشرعي. ١٥١ - علاقة تجاوز الدفاع الشرعي بلزوم استعمال القوة. ١٥٢ - علاقة تجاوز الدفاع الشرعي بالتناسب.
- الفصل الأول: ماهية التجاوز في الدفاع الشرعي ٢١٠
- ١٥٣ - مباحث ماهية التجاوز في الدفاع الشرعي.
- المبحث الأول: مدلول التجاوز في الدفاع الشرعي ٢١٠
- المطلب الأول: الاتجاهات التشريعية في مدلول تجاوز الدفاع الشرعي ٢١٠
- ١٥٤ - بيان الاتجاهات التشريعية في مدلول تجاوز الدفاع الشرعي.
- المطلب الثاني: الاتجاهات الفقهية والقضائية في مدلول تجاوز الدفاع الشرعي ٢١٢
- ١٥٥ - مجمل الاتجاهات في مدلول تجاوز الدفاع الشرعي. ١٥٦ - أسلوب الموازنة بين أضرار الدفاع وأضرار الاعتداء. ونقده. ١٥٧ - أسلوب الموازنة بين وسائل الدفاع ووسائل الاعتداء. ونقده. ١٥٨ - أسلوب الموازنة بين وسيلة الدفاع والوسيلة المناسبة. ونقده. ١٥٩ - أسلوب الموازنة بين الضرر المتحقق والضرر الكافي. ونقده (١٦٠) - موقف الشريعة الإسلامية من مدلول تجاوز الدفاع الشرعي. ١٦١ - المدلول المقترح للتجاوز في الدفاع الشرعي.
- المبحث الثاني: اعتبارات تقدير تجاوز الدفاع الشرعي ومعياره ٢٢١
- المطلب الأول: اعتبارات تقدير تجاوز الدفاع الشرعي ٢٢١
- ١٦٢ - الاعتبارات الشخصية. ١٦٣ - الاعتبارات الواقعية ١٦٤ - موقف الشريعة الإسلامية.
- المطلب الثاني: معيار تجاوز الدفاع الشرعي ٢٢٥
- ١٦٥ - بيان المعايير المتبناة. ١٦٦ - المعيار الموضوعي. ١٦٧ - المعيار الشخصي. ١٦٨ - التقريب بين المعيارين (١٦٩) - موقف الشريعة الإسلامية من معيار التجاوز في الدفاع الشرعي.
- المبحث الثالث: تمييز التجاوز في الدفاع الشرعي ٢٢٨
- ١٧٠ - تمييز التجاوز في الدفاع الشرعي عن التعسف في استعمال الحق. ١٧١ - تمييز التجاوز في الدفاع الشرعي عن الغلط في الإباحة. ١٧٢ - تمييز التجاوز في الدفاع الشرعي عن الجريمة المتعدية القصد.
- الفصل الثاني: تجاوز الدفاع الشرعي في ظل القرائن القانونية ٢٣٤
- ١٧٣ - بيان القرائن القانونية على الدفاع الشرعي والتناسب فيه.

الموضوع
المبحث الاول: التجاوز عند وجود قرينة الدفاع الشرعي الصفحة
٢٣٥
١٧٤ - النص على قرينة الدفاع الشرعي. ١٧٥ - مدلول قرينة الدفاع الشرعي. ١٧٦ - قوة قرينة
الدفاع الشرعي. ١٧٧ - أثر قرينة الدفاع الشرعي على التجاوز فيه. ١٧٧ أ - التجاوز في مقاومة
جرائم التسلل والتسور الليلي وما اليه. ١٧٧ ب - التجاوز في مقاومة جرائم السرقة والسلب
بالقوة.

المبحث الثاني: التجاوز عند وجود قرينة تناسب القتل مع الاعتداء ٢٤١
١٧٨ - النص على تناسب القتل مع الاعتداء. ١٧٩ - مدلول قرينة تناسب القتل مع الاعتداء.
١٨٠ - قوة قرينة تناسب القتل مع الاعتداء. ١٨١ - أثر قرينة تناسب القتل مع الاعتداء على
تجاوز الدفاع الشرعي. ١٨٢ - خلاصة الباب الثاني.

القسم الثاني

أثار تجاوز الدفاع الشرعي

١٨٣ - عدم مشروعية التجاوز في الدفاع الشرعي. ١٨٤ - مقاومة تجاوز الدفاع الشرعي.

الباب الاول

مسؤولية المتجاوز في الدفاع الشرعي

الموضوع
١٨٥ - نوعا مسؤولية المتجاوز في دفاعه.
الفصل الاول: المسؤولية الجنائية عن تجاوز الدفاع الشرعي ٢٥١
١٨٦ - المسؤولية الجنائية وأركان الجريمة التجاوزية.
المبحث الاول: حالات قيام المسؤولية الجنائية عن تجاوز الدفاع الشرعي ٢٥١
١٨٧ - صورتا المسؤولية الجنائية عن تجاوز الدفاع الشرعي. ١٨٨ - المسؤولية الجنائية عن
تجاوز الدفاع بحسن نية. ١٨٩ - المسؤولية الجنائية عن التجاوز في الدفاع غير العمدي. ١٩٠ -
المسؤولية الجنائية عن تجاوز الدفاع في حالة المساهمة الجنائية. ١٩١ - المسؤولية الجنائية عن
تجاوز الدفاع في حالة اصابة الأجنبي.
المبحث الثاني: حالات عدم قيام المسؤولية الجنائية عن تجاوز الدفاع الشرعي ٢٦١
١٩٢ - مقتضى القواعد العامة في عدم قيام المسؤولية الجنائية. ١٩٣ - النص على عدم قيام
المسؤولية الجنائية. ١٩٤ - مواقف الفقه والقضاء من عدم قيام المسؤولية الجنائية.

الموضوع
الفصل الثاني: المسؤولية المدنية عن تجاوز الدفاع الشرعي الصفحة
١٩٥ - مباحث الفصل. ٢٦٤

المبحث الاول: علاقة المسؤولية المدنية بالمسؤولية الجنائية
١٩٦ - بيان المسؤولية المدنية. ١٩٧ - صور العلاقة بين المسؤوليتين المدنية والجنائية. ٢٦٥
المبحث الثاني: قيام المسؤولية المدنية عن تجاوز الدفاع الشرعي. ١٩٨ - موقف التشريع
المدني المقارن. ١٩٩ - موقف الفقه والقضاء المقارن. ٢٠٠ - خلاصة الباب الاول.

الباب الثاني جزاء التجاوز في الدفاع الشرعي

الموضوع
الصفحة

٢٠١ - تأثير واقعة التجاوز في الدفاع الشرعي على الجزاء.
الفصل الاول: الجزاء الجنائي في حالة تجاوز الدفاع الشرعي ٢٧٥
٢٠٢ - تكييف حالة التجاوز في الدفاع الشرعي.
المبحث الاول: حالة تجاوز الدفاع الشرعي ظرف قضائي مخفف أو معفي ٢٧٧
٢٠٣ - اتجاهات التشريع المقارن. ٢٠٤ - اتجاهات الفقه والقضاء المقارن.
المبحث الثاني: حالة تجاوز الدفاع الشرعي عذر قانوني مخفف ٢٨١
٢٠٥ - اتجاهات التشريع المقارن. ٢٠٦ - اتجاهات الفقه والقضاء المقارن. ٢٠٧ - مناقشة
الاجماع الفرنسي.

المبحث الثالث: حالة تجاوز الدفاع الشرعي عذر قانوني معفي ٢٨٦

٢٠٨ - مجمل اتجاهات التشريع المقارن. ٢٠٩ - اساليب التشريع المقارن. ٢١٠ - اسلوب

قوانين سوريا ولبنان والاردن. ٢١١ - اتجاهات الفقه المقارن. ٢١٢ - التدابير الوقائية والعذر

المعفي في حالة تجاوز الدفاع الشرعي.

المبحث الرابع: اتجاهات الفقه والقضاء في تكييف المادة (٢٥١) ق.ع. المصري ٢٩١

٢١٣ - مجمل الاتجاهات. ٢١٤ - الاهمية العملية لبحث تكييف المادة (٢٥١) ق.ع. المصري:

٢١٥ - الآراء الفقهية في المادة (٢٥١) ق.ع. المصري. ٢١٦ - موقف القضاء من المادة (٢٥١) ق.

ع. المصري. ٢١٧ - تحليل المادة (٢٥١) ق.ع. المصري. ٢١٨ - نقد نص المادة (٢٥١) ق.ع.

المصري.

الصفحة	الموضوع
٢٩٨	المبحث الخامس: اقتراح نص لتجاوز الاباحة
	٢١٩ - النص المقترح لتجاوز الاباحة. ٢٢٠ - بيان مضمون النص المقترح.
	الفصل الثاني: التعويض المدني وموقف الشريعة الاسلامية من جزاء التجاوز في الدفاع الشرعي
٣٠٠	المبحث الاول: مواقف التشريعات المدنية من التعويض عن تجاوز الدفاع الشرعي
٣٠٠	٢٢١ - بيان مواقف التشريعات المدنية من التعويض عن تجاوز الدفاع الشرعي.
٣٠٢	المبحث الثاني: موقف الفقه والقضاء من التعويض عن تجاوز الدفاع الشرعي
	٢٢٢ - بيان موقف الفقه والقضاء من التعويض عن تجاوز الدفاع الشرعي.
٣٠٣	المبحث الثالث: موقف الشريعة الاسلامية من جزاء تجاوز الدفاع الشرعي
	٢٢٣ - بيان موقف الشريعة الاسلامية من جزاء تجاوز الدفاع الشرعي. ٢٢٤ - خلاصة الباب.

الباب الثالث

سلطة القضاء في تجاوز الدفاع الشرعي

الصفحة	الموضوع
	٢٢٥ - مراحل الفصل في دعوى تجاوز الدفاع الشرعي.
٣٠٧	الفصل الاول: سلطة محكمة الموضوع في تجاوز الدفاع الشرعي ورقابة النقض عليها
	٢٢٦ - المبدأ العام في سلطة محكمة الموضوع ورقابة النقض عليها.
٣٠٨	المبحث الاول: ثبوت التجاوز في الدفاع الشرعي
	٢٢٧ - مدى سلطة محكمة الموضوع في ثبوت التجاوز في الدفاع. ٢٢٨ - قاعدة تفسير الشك لمصلحة المتهم. ٢٢٩ - تفسير الشك في تحقق التجاوز لمصلحة المتهم. ٢٣٠ - تفسير الشك في افعال التجاوز لمصلحة المتهم.
٣١٢	المبحث الثاني: إثبات التجاوز في الدفاع الشرعي
	٢٣١ - أهمية إثبات حالة الدفاع الشرعي بالنسبة للتجاوز فيه. ٢٣٢ - عبء الانبئات. ٢٣٣ - الاتهام بتجاوز الدفاع الشرعي ٢٣٤ - الدفع بتجاوز الدفاع الشرعي. ٢٣٥ - الدفع بتوفر سبب معف من العقاب. ٢٣٦ - تسبب الحكم.
٣١٨	المبحث الثالث: عقاب التجاوز في الدفاع الشرعي
	٢٣٧ - حدود عقوبة التجاوز في الدفاع الشرعي. ٢٣٨ - ضوابط تحديد عقوبة التجاوز في الدفاع

الشرعي. ٢٣٩ - رقابة محكمة النقض على تحديد عقوبة التجاوز في الدفاع الشرعي.	
الفصل الثاني: أثار الحكم الجنائي في تجاوز الدفاع الشرعي على دعوى التعويض المدني.....	٣٢٣
٢٤٠ - الاصل والاستثناء في الاختصاص القضائي.	
المبحث الاول: أثار الحكم الجنائي على سلطة المحكمة الجنائية بالفصل في دعوى التعويض.....	٣٢٤
٢٤١ - بيان أثار الحكم الجنائي على سلطة المحكمة الجنائية بالفصل في دعوى التعويض.	
المبحث الثاني: أثار الحكم الجنائي على سلطة المحكمة المدنية بالفصل في دعوى التعويض.....	٣٢٧
٢٤٢ - بيان أثار الحكم الجنائي على سلطة المحكمة المدنية بالفصل في دعوى التعويض. ٢٤٣ -	
خلاصة الباب.	
الخاتمة.....	٣٣٢
المراجع والمصادر.....	٣٣٧
الفهرس.....	٣٥٢